**السّاسة الموارنة... والصراع على السلطة!!**

11-05-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**الرئيس فؤاد شهاب والسيدة الأولى روز رينيه بواتيو (أرشيفية).**

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

**عبد الرحمن عبد المولى الصلح**

يذكُر السفير الأميركي السابق في لبنان [#ديفيد هيل](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%af%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%af+%d9%87%d9%8a%d9%84) والذي عمل في سفارة بلاده في لبنان قبل تعيينه سفيراً (في كتابه "الديبلوماسية الأميركية تجاه لبنان،" ترجمة انطوان سعد، دار سائر المشرق 2024) نقلاً عن المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي أن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أبلغه العام 1988 بعد أن جعله ينتظر أسبوعاً بكامله في دمشق ، أن مرشّحه للرئاسة هو النائب الراحل مخايل الضاهر علماً أن ميرفي كما يذكر هيل كان يتمنّى الحصول على ثلاثة أسماء. يقول هيل: "اختُصرت الرسالة التي حملها ميرفي إلى اللبنانيين بأنها الضاهر أو الفوضى! لم يكن ميرفي يميل إلى مثل هذه العبارات الفاقعة لكنّها كانت جوهر رسالته. تم رفض إملاءات الأسد من قبل القيادات المسيحية المارونية تحديداً وتَبِع ذلك مغادرة الرئيس أمين الجميّل منصبه بعد انتهاء ولايته وتسليمه مفاتيح السلطة إلى قائد الجيش آنذاك ميشال عون..." ولعلّ ذلك الإجراء كان بداية ازدياد وتفاقم الكوارث على مختلف مستوياتها. والواضح أن عون أدخل البلاد آنذاك في جهنّم قبل أن يُعيد إدخالها أثناء ولايته الرئيسية إبتداءً من 2016! قد لا يكون قرار صاحب مهنة ما قراراً صائباً في أحد المواضيع نتيجة سوء تقويم أو تقدير فيتحمل شخصيّاً تداعيات قراره وما يستتبع ذلك من أضرار، لكن ذلك لا ينطبق حكماً على السياسي الذي يتبوأ صدارة المشهد السياسي بحكم موضعه، فسوء التقدير يترتب عليه حكماً سلبيات جسيمة ومؤلمة على كافة العباد والبلاد. وأميل إلى الإعتقاد أن ما سبق ينطبق بشكل أو بآخر على القيادات المسيحية المارونية. فسوء التقدير والتقويم إضافةً إلى التنافس على السلطة أدّى يومها إلى رفضها تبنّي إقتراح حافظ الأسد فيما يتعلّق بمخايل الضاهر لتبوء رئاسة الجمهورية. هل لو فعلت ذلك إنطلاقاً من الوضع الإقليمي آنذاك ومن القول المأثور "مُكرهٌ أخاك لا بطل" كانت جنبت البلاد ما شهدته من مآس متعدّدة وما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه ؟ فالثابت يومها وهذا ما يؤكده ديفيد هيل في كتابه أن واشنطن ومنذ اندلاع الأزمة اللبنانية عام 1975 وحتى خروج القوات السورية في لبنان العام 2005 أثر إغتيال الرئيس رفيق الحريري باركت لأكثر من سبب الوصاية السورية على مقدرات الأمور في بلاد الأرز. ومن الشواهد على ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمديد للرئيسين إلياس الهراوي وإميل لحود بإيعاز من دمشق.  
  
السؤال الذي يفرض نفسه وانطلاقاً من ما يُسمّى بالواقعيّة السياسيّة political rationalizm والتي تفترض حكماً في ضوء الأجواء التي كانت سائدة آنذاك عدم القدرة على التفلُّت والتملُّص من الوصاية السورية والرعاية الأميركية لها هل كان من الأجدى والأفضل استتباعاً تبنّي اقتراح الأسد لتجنب لبنان المآسي والتي نتجت عن الفراغ الرئاسي وتكليف ميشال عون ترؤّس الحكومة العسكرية؟! الجواب متروك للتاريخ.  
  
بدلاً من أن نشهد تماسك النخب والقيادات المارونية تحديداً ، في زمن إنتظار تعلق الامال على تضامنها ،والتي كان من المفترض أن تعمل على مأسسة الدولة وتثبيت أركانها شهدنا مع الأسف الشديد تفكك القيادات وتناحرها وصراعها على السلطة وكان ذلك على حساب لبنان واللبنانيين.  
  
ما سبق جعلني أميل أكثر إلى اعتماد فرضية hypothesis  
أن تنافس الساسة [#الموارنة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b1%d9%86%d8%a9) وتسابقهم إلى السلطة منذ الإستقلال مع استثناء واحد او اثنين (كيف ننسى تصريح الوزير والسياسي المرموق ميشال إده في أوائل التسعينات وهو الذي يتميز بخلفية سياسية، فكرية وثقافية مميزة... قائلاً: أنّه على استعداد ليفترش الأرض منعاً لإنسحاب القوات السورية من لبنان...!) يعد من جملة الأسباب التي اوصلتنا إلى الحالة المزرية والمأساوية التي وصل إليها بلدنا الحبيب.  
  
في هذا الصدد أورد النقاط التالية: 1) في بدايات الأزمة (1975) وبعد حادثة بوسطة عين الرمانة وما تبعها من تداعيات تم مع الأسف تصنيف او تصوير النزاع وكأنه نزاع مسيحي-أسلامي، وهذا ولعمري من الأخطاء الجسيمة التي ارتُكبت لأن جوهر الصراع كَمُنَ في تجاوزات السلاح الفلسطيني المتواجد على الأرض اللبنانية، تلك التجاوزات التي شكّلت وسبَّبت تذمُّراً من كل اللبنانيين على مختلف طوائفهم والدليل أن أحباءنا في الجنوب – كما قيل يومها- نثروا الأرُزّ على الجيش الإسرائيلي بعد دخوله الجنوب تشفّياً من تجاوزات السلاح الفلسطيني... ثم ان سيطرة السلاح الفلسطيني على المناطق الإسلامية ساهم في كبت الإحتجاجات على التجاوزات (لا يزال تصريح أبو عمار في الأذهان – اللي بيحكم لبنان بيحكم غزّة) أضف إلى ذلك أن ما شاهدته بعض المناطق من قتل على الهوية أوحى وكأن الصراع هو صراع مسيحي إسلامي، من أجل إصلاحات ثَبُتَ أنها لا تُسمِن ولا تُغني من جوع بناء على القول المأثور "البندقية تزرع والسياسة تحصد" فالسؤال هو ماذا حصد لبنان والشيخ بشير من عسكرة المجتمع المسيحي آنذاك والدخول في صراعات مُسلّحة مع أطراف لبنانية وفلسطينية إضافةً مع النظام السوري؟  
  
فالفلسطيني لا يزال حتى الساعة موجوداً حاضراً ناضراً ومع سلاحه! والأنكى من ذلك أن النظام السوري تسلّط وتحكّم بلبنان واللبنانيين على ما يزيد على العشرين عاماً وأكثر، واليوم استُبدلت الوصاية السورية بالوصاية الإيرانية بعدما نجحت طهران في زعزعة مجتمعات أربعة بلدان عربية: اليمن، العراق، سوريا.... ولبنان! كان من المفترض ردع تجاوزات السلاح الفلسطيني من خلال الإلتفاف حول الدولة والتحصُّن بها بدلاً من إنشاء دويلة في المناطق الشرقية والتسليم بأن الدولة هي الدرع الوحيد والسلاح الأوحد لردع أي تجاوزات علماً أن السلاح الفلسطيني يومها مع بلوغ سطوته آنذاك لم يهدف إلى اقتلاع اللبنانيين المسيحيين من ديارهم كما رُوِّجَ ذلك الوقت.  
  
أبادر إلى القول أن التذكير بالصراع على السلطة لا يعفي الزعيم الدرزي الراحل كمال جنبلاط منه. فمن حيث المبدأ كان جنبلاط محقّاً بإلغاء طائفية الرئاسات الثلاث. كان جنبلاط يقول بما معناه كل الرؤساء ليسوا أكفأ مني ولكن كوني درزيّاً فيستحيل علي أن أكون رئيساً فأقصى ما استطيع أن احصل عليه هو منصب و زاري. لكن كان من الأجدى لجنبلاط أن يعتمد النضال الديموقراطي السلمي بدلاً من أن يتبنّى الخيار العسكري من خلال تحالفه مع المقاومة الفلطسينية المسلحة وكاد الأمر أن يؤدي إلى اقتحام بكفيا. سوء تقدير جنبلاط للوضع الإقليمي آنذاك أدّى إلى مزيد من التأزم العسكري ولعلّه أيضاً كان سبب لإغتياله، تجدر الإشارة إلى ما ذكره هيل بأن المبعوث الأميركي دين براون قال لجنبلاط بأن القبول بالإصلاحات المتواضعة هو السبيل الوحيد لتجنّب التدخّل السوري.  
  
2) تفاقم الوضع وصل إلى الذورة منتصف سبيعنات القرن الماضي كما سبق ذكره لكن بالإمكان رصد التنافس على السلطة منذ العهد الأول للاستقلال عهد الرئيس بشارة الخوري والذي لم يكتفِ بولاية واحدة بل نجح بالتمديد لولاية جديدة لم تُستَكمَل نتيجة انتفاضة 1952 حين ثار الناس ضد التسلط وفساد الشقيق السلطان سليم الأمر الذي أدّى إلى استقالة الخوري علماً أنه لا يمكن اغفال العامل الخارجي في إسقاط الشيخ بشارة ذلك أن بريطانيا لم تُرحّب ببقائه في السلطة بعد رفضه الإنضمام إلى حلف إقليمي معه. وعلى خطى السّلف سعى الرئيس كميل شمعون للتمديد وتم اعتماد قانون الإنتخابات النيابية 1957، كي يضمن أغلبية موالية. لكن أحداث 1958 (وهذا أيضاً عامل خارجي آخر) عرّقلت طموحه فغادر قصر القنطاري وعينه على الرئاسة. واذا كان الرئيس شارل حلو لم يسعَ إلى التمديد، لكن عهده شهد تحالفاً مارونيّاً طائفيّاً (بمباركة من الحلو)- بين الأخوة الأعداء (شمعون، الجميّل وإدّة)- سُمّي التحالف آنذاك بالتحالف الثلاثي (1968)، والذي شكَّل تأسيسه البذور الأولى لأحداث 1975. كان الوصول إلى السلطة هو هاجس كل عضو في ذلك الحلف والهاجس الآخر هو الانقضاض مع الأسف على النهج الشهابي الذي لو استمر ونما لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. وعلى سيرة العميد فإنّ أحداً لا يُجادل بإنّه كان برلمانياً مميزاً، يحترم الدستور والقانون، وطني التوجّه ونظيف الكف. لكن ما يؤخذ على العميد عدم التسامح، فكان أسير مواقف شخصية كانت الوجه الآخر لضغينة سياسيّة لو تمّ تخطّيها لرّبما تجنّبت البلاد الهلاك.  
  
المفارقة في عهد الرئيس سليمان فرنجية أنه تم انتخاب بديل عنه (الرئيس الياس سركيس قبل ستّة أشهر من انتهاء ولايته كأحد الحلول لوضع حد للأوضاع التي كانت سائدة عام 1975 و 1976 ، بوسطة عين الرمانة).  
  
3) من سنة 1982 ولغاية 1992، توزّعت الأدوار على اربعة: ميشال عون، أمين الجميّل، إيلي حبيقة وسمير جعجع. يذكر الجميّل في مذكّراته "الرئاسة المقاوِمَة، منشورات بيت المستقبل 2020" أنّه طلب حماية قائد الجيش آنذاك ميشال عون بعد أن تلقّى رسالة تهديد من جعجع تطالبه بالرحيل... المفاجأة كما يقول الجميّل بأن عون لم يُحرّك ساكناً فغادر البلاد إلى فرنسا!.  
ميشال عون سعى للوصول إلى السلطة عبر الجيش. الجميّل حرص على التمسّك بالسلطة من خلال الفراغ والتمديد والسعي لأخذ موافقة حافظ الأسد والتي لم يحصل عليها. حبيقة ارتأى الوصول إلى السلطة عبر ارضاء دمشق وتلبية ما يطلبه النظام السوري. أما جعجع والذي كان عينه على السلطة فطمح إليها عبر القوة. بإمكان إيراد محطّات مختصرة في سيرة ميشال عون آنذاك:  
  
(I) الجميّل سلمه زمام الأمور . (II) قاد عون حرب التحرير 14 آذار 1989 ضد الوجود السوري بغياب الحد الأدنى من التحضيرات العسكرية والسياسية. (III) ظن عون أن صراعه العسكري مع القوات سوف يُمهِّد الطريق إلى دعم سوري لرئاسة الجمهورية. (IV) توهّم يومها أن أوروبا وخاصة باريس سوف تؤيده بحرب التحرير هدّد بقصف دمشق وظنّ أن صدام حسين سيرسل له صواريخ سكود.  
  
أقفل السفارة الأميركية في عوكر سقطت كل الشعارات التي رفعها أثناء حرب التحرير عام 1989 إلى حرب الإلغاء عام 1990 وللتذكير فعون استعان بالسوريين وحلفائهم لدعمه في حربه ضد القوات اللبنانية حيث نقل على أثرها ألوية من الجيش لتقاتل في كسروان. منتصف 1975 لغاية 1982.  
  
(VI) عون عاد وتحالف مع النظام السوري لضمان عودته في باريس من "باريس 2005 " ومن ثم ارتمى بأحضان "حزب الله" في 14 آذار طمعاً بالوصول إلى الرئاسة.  
  
  
والسؤال الذي يطرح نفسه بنفسه هل يُعقَل أن تُختصر اليوم الساحة المسيحية بعون / جعجع ؟! وإذا كان من الصعوبة إيجاد عملاق آخر كفؤاد شهاب فهل من المستحيل أن نحظى بنسيب لحّود آخر؟! يُحكى مؤخّراً عن وثيقة بكركي المُنتظرة والتي ستثير موضوع تهميش المسيحيين والشراكة .. إلخ. والحق فليس المسيحيين وحدهم المهمّشون ، ذلك أن القسم الأكبر من اللبنانيين هم كذلك والسبب في ذلك هو انبعاث الطائفية والمذهبية واللصوصية والفساد وانعدام المحاسبة وسيطرة دويلة تعمل لمصلحة جهة إقليمية.  
  
ويا ليت وثيقة بكركي المنتظرة تؤكّد بشكل واضح وتطالب بشدّة بتطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة كي يشمل كل من تبوّأ منصباً رسميّاً ابتداءً من الرئاسات الثلاث نزولاً إلى منصاب الوزراء ومسؤولي القطاع العام على أن يشمل ذلك أي مسؤول مهما كانت طائفته أو مذهبه فلا يُعقَل أن يشكّل الانتماء إلى طائفة ما الدرع الواقي للمحاسبة ويتم استبعاد الضالعين بالفسادة والرشوة. ويا ليت وثيقة بكركي المُنتظَرة تسأل لماذا لا ينتفض اللبنانيون؟ لماذا لا يثورون على الأوضاع الراهنة البالية والمؤلِمَة والموجعة السائدة... خاصةً بعدما جاء لبنان في المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر بؤسا في العالم وفي المرتبة الاولى عربياً بحسب "مؤشر هانكي للبؤوس العالمي" لعام 2023.  
  
ليست الأزمة أزمة تهميش بقدر ما هي أزمة لا بل معضلة وطنيّة وسياديّة بامتياز. هي أزمة مصالح شخصية فئويّة من بين مصالح أخرى فعلى سبيل المثال ماذا استفادت الطائفة حين تولّى ميشال عون عام 2016 الرئاسة هو الذي ارتهن ل "حزب الله" وعمل بما يمليه عليه!  
  
وماذا استفادت الطائفة المارونية الكريمة وعهده شهد أسوأ أزمة مالية لم يشهدها لبنان منذ انشائه وعجز مع الأسف عن إزالة العراقيل للمضي في التحقيق لانفجار المرفأ عام 2020 هو الذي وعد أن ينتهي التحقيق بغضون خمسة أيام. ولقد بلغ التنافس على السلطة ذروته ليس فقط حين سلّم زمام الأمور الى صهره جبران باسيل بل جهد وجاهد لتوريثه الرئاسة... وهذا لعَمري شكّل أكبر طعنة للديموقراطية اللبنانية!  
  
انا لبناني علماني النّشأ والنشأة المؤمن بلبنان الواحد الموحّد وما همّني لو كانت طائفة الرؤساء الثلاثة الجمهورية التشريعية التنفيذية من طائفة واحدة ما همّني هو النزاهة والإستقامة وصواب الرأي والإخلاص لما فيه مصلحة الوطن والدليل الدامغ على ذلك أنه حين تبوّأ الراحل الكبير الرئيس فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية شعراللبناني المسلم بالمشاركة الحقيقة لأن على رأس الجمهورية كان رجل دولة وقانون بكل معنى الكلمة... ولو أنّ كل الصلاحيات كانت في يد رئيس الجمهورية الماروني. فؤاد شهاب جعل لبنانيتي تتصدّر على عروبتي. يومها نزع قسمٌ من اللبنانيين صور جمال عبد الناصر من على جدران منازلهم ومكاتبهم واستبدلوها بصور الرئيس فؤاد شهاب.  
  
عن التمسك بالمبادئ والإلتزام بالمعايير التي تفرضها المصلحة العليا للوطن اضافة إلى الزهد في السلطة بدلاً من الصراع عليها والهرولة إليها، نتذكّر ثلاثة من الكبار: نلسون مانديلا والذي قبع أكثر من ثلاثين عاماً في السجن لكنّه بعد أن أصبح رئيساً رفض الإستمرار بعيد انتهاء ولايته بالرغم من مطالبة شعبه بذلك. أما الثاني فهو الرئيس الفرنسي شارل ديغول والذي ارتأى طرح مسألة استمراره في السلطة على استفتاء شعبي بعدما واجه معارضة واسعة ضد بقائه في السلطة. عام 1968 ديغول صعّب الأمر على نفسه عمداً بأن طلب أكثرية الثلثين.. لكنّه لم يحصل إلّا على الأكثرية المطلقة... فغادر قصير الإليزيه شامخ الرأس.  
  
أما الثالث فهو الراحل الكبير الرئيس فؤاد شهاب، والذي على عكس نظرائه زهَد في الحكم وتمسّك بما يقوله الدستور، ولا داع للتذكير بأنّه رفض التمديد له بعد إنهاء ولايته عام 1964 لا بل أنّه تقدم باستقالته عام 1960– والتي رُفضت – بضغط شعبي ونيابي. فؤاد شهاب الذي بنى دولة الإستقلال بعد الحصول على استقلال الدولة أقل ما يوصَف بأيقونة سياسية لا مثيل لها . في قول لأدونيس: "ان الشعب الذي لا يحب إلا الذين ماتوا هو شعب محب للقبور"، لكن، ما حيلتنا إذا كنّا نفتقد عملاقاً كبيراً كالراحل الكبير الرئيس شهاب طالما أن أقزاماً حولنا وحوالينا؟ طيّب الله ثراك وندّى تُربتك... فخامة الرئيس!

**ليس دفاعاً عن "الساسة الموارنة" بل أمانة للتاريخ وشهادة للحقيقة**

23-05-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**د. بسكال عازار شلالا\***

شكّل عنوان "[#الساسة الموارنة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d8%a9+%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b1%d9%86%d8%a9)... والصراع على السلطة!!" عنوان مقال نشره الأستاذ عبد الرحمن عبد المولى الصلح في صفحة "قضايا" في جريدة "النهار"، يوم السبت 11 أيار الفائت، واللافت في المقال أن الكاتب يطلق مجموعة من المواقف السياسية ويربطها بمغالطات تاريخية تنسف حقيقة النزاع الذي فجّر حرب لبنان في عام 1975، محمّلاً الجزء الأكبر من المسؤولية للساسة الموارنة في انهيار مؤسسات الدولة. وإذا كان للكاتب الحق في اعتناق الأفكار والتوجهات السياسية التي يعتقد أنها صائبة، إلا أنه لا يحق له تغيير مجرى الأحداث والمواقف ضمن حركة التاريخ. إن تعبير الكاتب عن رأيه بمنطلقات تاريخية خاطئة شكّل سبباً لكتابة هذا المقال، فالشهادة لأحداث التاريخ أمانة لأنها تحمي سردية الأحداث من التحوير، ليبقى تاريخ الحرب أمثولة نستخلص منها الدروس والعبر.

يعيد الكاتب مأساة الأحداث التي ألمّت بلبنان بعد انتهاء عهد الرئيس السابق أمين الجميّل، إلى سوء التقدير والتقويم لدى القادة الموارنة وإلى تنافسهم على السلطة، ذلك لكونهم رفضوا إملاءات الرئيس الراحل حافظ الأسد بفرض مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية. ويقول إن الواقعية السياسية تفترض حكماً ضمن الأجواء التي كانت سائدة آنذاك، عدم القدرة على التفلت والتملص من الوصاية السورية والرعاية الأميركية لها، متسائلاً ألم يكن من الأجدى على القادة الموارنة تبنّي اقتراح الأسد لتجنب لبنان المآسي؟ تاركاً للتاريخ الإجابة عن هذا السؤال.  
  
لكن الحقيقة أن التاريخ سبق أن أجاب سؤال الكاتب في مهلة قصيرة جداً تلت الأحداث التي يشير إليها، إذ لم تطل المدّة وكانت سوريا قد فرضت وصايتها على لبنان بالقوّة بعد 13 تشرين الأول 1990، ليتبيّن لاحقاً أن هذه الوصاية فاقمت من مشاكل لبنان الطائفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وبناءً على ذلك نوجّه بدورنا سؤالاً للكاتب: منذ متى وسياسة الخنوع والخضوع للوصاية والاحتلال تشكل حلاً في مسيرة بناء الدول والأوطان؟ وهل يجوز أن تشكل الواقعية السياسية حجّة لتخلي الدول عن السيادة وتنازل الشعوب عن حقها في تقرير مصيرها؟  
  
وما يلفت الانتباه في سردية الكاتب أنه يقول: "في بدايات الأزمة (1975) وبعد حادثة بوسطة عين الرمانة وما تبعها من تداعيات، تم مع الأسف تصنيف أو تصوير النزاع وكأنه نزاع مسيحي – إسلامي، وهذا لعمري من الأخطاء الجسيمة التي ارتُكبت لأن جوهر الصراع كمن في تجاوزات [#السلاح](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a7%d8%ad) ال[#فلسطين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86)ي المتواجد على الأرض اللبنانية، تلك التجاوزات التي شكّلت وسبّبت تذمراً من كل اللبنانيين على مختلف طوائفهم...". ويضيف أن "سيطرة السلاح الفلسطيني على المناطق الإسلامية ساهمت في كبت الاحتجاجات على التجاوزات".  
  
الحقيقة في الواقع عكس ذلك، فالصراع للأسف هو في جزء منه صراع مسيحي – إسلامي على السلطة وقد تجلى في المطالبات الإسلامية المتكررة بالمشاركة في السلطة عشية الحرب، وقد استفادت منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الصراع وسخّرته الدول العربية أيضاً لتصفية حساباتها على الأرض اللبنانية.  
  
ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن نفور المكوّنات اللبنانيّة بعضها من بعض كان واضحاً على مر التاريخ، وقد وجدَ ذلك ترجمة عديدة له على أرض الواقع وفي الخطابات والتصاريح. وتعود الأسباب الجوهريّة لهذا النفور بين المكوّنات اللبنانية إلى أسباب عقائديّة ترتبط بنظرة الدين الخاص بكل طائفة إلى الآخر، وطبيعة النظام والحكم والدولة. ومن الأمثلة على ذلك مجاهرة المدير العام لدار الإفتاء حسين القوتلي بموقف الإسلام من الحكم والدولة في جريدة "السفير" بمقال نشرَته في 18 أيلول 1975، مشيراً إلى أن "المسلم لا يمكن أن يقف من الدولة موقف اللامبالي، وبالتالي لا يمكن أن يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفاً مائعاً يرضى بأنصاف الحلول، فإما أن يكون الحاكم مسلماً والحكم إسلامياً فيرضى عنه ويؤيّده، وإما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على إلغائِه، باللين أو بالقوّة، بالعلن أو بالسرّ". وبناءً على ذلك لا ينسجمُ المسلم السنّي مع المجتمعات غير الإسلاميّة، لأن مواطنيته مستمدة من الدعوة الإسلامية، وهذه المواطنية لا تلتزم بحدودٍ جغرافيّةٍ لكيانٍ ما، فالمسلم السني أخو المسلم السني إلى أي وطن انتمى، وهو يعتبر في وطنه أينما حلَّ في أي دولة إسلامية.  
  
استفاد أبو عمّار من هذه الثغرة الطائفية التي تشكل نقطة ضعف في البنية اللبنانية الهشة ليشرعن التجاوزات الفلسطينية وتعدياتها على السيادة اللبنانية والدولة ومؤسساتها الأمنيّة. وقد قسم الوجود الفلسطيني المسلح المجتمع اللبناني بشكل عمودي بين مؤيد ومعارض، ليشكل هذا الموضوع نقطة خلاف أساسية أضيفت إلى أجندة الخلافات اللبنانية لا بل تفوّقت عليها عشيّة الحرب.  
  
وننطلق من هنا لنجيب على النقطة الثانية التي طرحها الكاتب في هذا المحور والتي تشير إلى أن سيطرة السلاح الفلسطيني على المناطق الإسلامية ساهمت في كبت الاحتجاجات على تجاوزات الفلسطينيين، لنقول إن التأييد الإسلامي السني لمنظمة التحرير الفلسطينية كان مطلقاً في الأوساط الدينية والسياسية والشعبية، وقد تجلّى هذا التأييد غير المشروط في العديد من التصاريح والتحالفات والأحداث. وبناءً على العقيدة الإسلاميّة التي تحدث عنها القوتلي والتي تنص على حكم الإسلام وأخوّة المسلمين، دعمَ السنّة الوجودَ الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية، وقد أعلنه المفتي الشيخ حسن خالد "جيش المسلمين في لبنان".  
  
ويدوّن التاريخ في هذا المجال ما ذكره الوزير فؤاد بطرس في مذكراته عن تصاريح رئيس الحكومة عبد الله اليافي، التي اتخذتها إسرائيل ذريعةً لإسقاط اتفاق الهدنة مع لبنان، عندما أكدَ رفع العوائق أمام حركة الفدائيين في لبنان، داعياً الشّباب اللبناني إلى الالتحاق بالمقاومة من أجل استرجاع فلسطين، معلناً في الذكرى العشرين لإعلان دولة إسرائيل أن الحكومة ستعطي السلاح لمَن يريدون أن يُقاتلوا لتحرير فلسطين مضيفاً أمام آلاف المتظاهرين المحتشدين أمام السرايا الحكومية: أنا أول الفدائيين".  
  
أيجوز بعد القول إن كبار القادة السنة قد منحوا كل ذلك الدعم للفدائيين تحت حجّة "كبت الاحتجاجات" بسبب سيطرة الفلسطينيين على مناطقهم؟! ألا يجوز تحميل الساسة السنّة أيضاً جزءاً من المسؤولية عمّا وصل إليه لبنان من حرب وتفكّك وانحطاط رسمي وإداري؟ ولو تكاتف الساسة السنة مع الساسة الموارنة في الدفاع عن سيادة لبنان بوجه التعديات الفلسطينية وكل تعديات غريبة على أرضه، أما كنا تجنبنا الحرب ونعيش اليوم في واقع مختلف؟  
  
ويتساءل الكاتب: "ماذا حصد لبنان والشيخ بشير من عسكرة المجتمع المسيحي آنذاك والدخول في صراعات مسلحة مع أطراف لبنانية وفلسطينية إضافة مع النظام السوري؟". نجيب الكاتب بسؤال مماثل ماذا حصد الشارع السني بالتحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية وحمل السلاح بوجه شريكه المسيحي؟ ومن ثم ليس الرئيس بشير الجميل مسؤولاً عن عسكرة المجتمع المسيحي، فعسكرة المجتمع السني واليساري أولاً هي التي فرضت عسكرة المجتمع المسيحي وبررته، فقد برع أبو عمّار وأبو جهاد في تعبئة الجماهير الإسلاميّة واليساريّة وانخرط اللبنانيّون بأحزابِهم المُختلفة في سباق التسلّح، وقد انتشر السلاح بين اللبنانيين إلى درجة أن وجد الرئيس تقي الدين الصلح عام 1974، أن حكومته بدأت تفقد الانسجام بين وزرائِها، بعدما أمضت 15 شهراً في السلطة، وسبب الخلاف الأساسي الذي يهدّد تماسكَها يتمحور حول "فشلها في تطبيق الحظر على الأسلحة".  
  
بعد التوقيع على اتّفاق القاهرة، استشعر المسيحيّون الخطر، فانخرط شبابٌ من حزب الكتائب في عمليّات تدريب عسكريّة غير منتظمة، إلى أن جاءَت مرحلة مفصليّة أعقبت المُواجهات بين الجيش اللبنانيّ والقوّات الفلسطينيّة عام 1973، عندها بدأت الأحزاب ذات القواعد الشعبيّة المسيحيّة تجمع السلاح وتتدرّب على استخدامه بانتظام. إن الخوف على الوجود من التمدد الفلسطيني واستباحة السيادة اللبنانية وعجز الدولة عن توفير الأمن هو ما دفع المسيحيين إلى المقاومة وحمل السلاح، ولا يعتبر تسلح المقاومة المسيحية في حرب لبنان عاراً وعيباً بل ضرورة فرضتها "الواقعية السياسية" التي يتذرّع بها الكاتب في مقاله.  
  
الهدف من كل ما سبق هو إثارة نقاش بنّاء يحفظ السردية الحقيقية لأحداث الحرب اللبنانية والاتعاظ منها بهدف الالتفاف حول المصالح الوطنية العليا وتحقيق التضامن الوطني لمواجهة مشكلاتنا الأمنية والسياسية المتفاقمة الشبيهة إلى حد كبير بتجربة الأمس، كي لا يعيد التاريخ نفسه.  
  
**\*صحافية وباحثة في علوم الإعلام والاتصال**